الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى

بحث مقدم للمؤتمرالاقتصادى السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، حول "رؤية إستراتيجية لتحديث مصر من منظور إقتصادى وقانونى" وذلك يوم الاربعاء والخميس ٢٦، ٢٧ يونيو الجارى

دكتـــــور
عـــــــلاء رزق
الخبير الاقتصادى والاستراتيجى
أستاذ الإستراتيجية بأكاديمية الشرطة
واكاديمية ناصر العسكرية

مقدمة:

منذ إنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ وسـقوط القطب الكبير الاتحاد السـوفيتى يجتاز العالم مرحلة من التحولات والمتغيرات المتلاحقة والتى مسـت جوهر العلاقات والتوازنات وبـدأت تؤسـس لنظام عالمـى جديد أصبحت فيه القـوة الإقتصادية هى الأداة الرئيسـية للتنافس والعنصر المحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والإقتصادية الدولية. ومـن أبرز هذه التحولات والتغيرات ظهور الدور المؤثـر للتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية بالإضافة إلى سيطرة مؤسسات التمويل العالمى ومنظمة التجارة العالمية على إقتصاديات دول العـالم خاصة الـدول النامية (الليبرالية الحديثة) وهو مايفـرض تحديات وتهديدات على الإقتصاد المصرى ومن ثم على الأمن القومى المصرى .

إن إستشـراف مستقبل مصر فى المرحلة المقبلة لا يمثل رفاهية فكرية بقدر ماهو ضرورة حتميـة لمواجهة هـذه التحديات والتهديدات المسـتقبلية من خلال العمـل الجاد وعطاء

المواطنين مع أخذ كلا من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فى نسق واحد من السياسات الهادفة إلى رفع معدل النمو الإقتصادى والقضاء على الإختلالات الإقتصادية المختلفة .

إن مصر بما تملكه من الكثير من عناصر القوة الشاملة للدولة من موقع جغرافى فريد وموارد بشرية وطبيعية وقوة عسكرية ودبلوماسية ومن طاقة روح الوطنية التى أطلقتها ثورة ٢٥ يناير بعزيمة أبنائها ورجالها ونسائها مؤهلة أن تكون دولة قوية ومركزية رائدة بإستخدام أدوات العصر فلا بديل من التخطيط العلمى فى كافة المجالات.

فالتقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمان جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الشاملة للدولة لتدعيم الأمن القومى .

مشكلة البحث :

إن موضوع الدراسة يعالج المشكلة التى تتعلق بكيفية تحديث مصر وكيفية استغلال الموار والامكانيات إستغلالاً أمثل، وكذلك دعم وتطوير المشروعات الصغيرة ماديا ومعنوياً للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة كيفية مواجهه التهميش والدخول فى شبكة من العلاقات الدولية ومدى امكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى النهوض اقتصاديا وفى ضؤ ما سبق فإن دافع هذه الدراسة يتمثل فى معرفة مدى قدرة الادارة المصرية على القيام باستغلال الطاقات والامكانيات والموارد المتاحة وأداء دورها على الوجه الأكمل – فى ضوء المتغيرات الإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية – من عدمه؟

هدف البحث :

وضع رؤية استراتيجية للتحديث وتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى مع وضع تصور للادارة المصرية للخروج من الازمة الاقتصادية للمساهمة فى تحقيق امن مصرالقومى .

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى المباحث التالية :

المبحث الأول: الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية

المبحث الثانى: حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى

المبحث الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية

المبحث الأول

الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية

يعتبر مفهوم تعبير (الإستراتيجية) من المفاهيم الكثيرة التداول فى العلوم الإجتماعية إذ يستخدمهذا التعبير إستخداماً واسعاً للدلالة على أكثر من معنى، سواء فى الشئون العسكرية أو السياسية أو الإقتصادية دون تعريف واضح لمعناه أو تحديد دقيق لأبعاده، وواقع الأمر فقد إستمد هذا التعبير أصوله الفكرية من الكلمة اليونانية (STRETEGOS) بمعنى القائد، ويرى البعض أنه يعنى علم وفن القيادة، على حين يرى الآخرين أنه (فن قيادة القوات) الذى مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء مثل (الإسكندر الأكبر – ويوليوس قيصر) وغيرهما دون أن يدونوا خبراتهم عنه، ثم أصبح ممارسة هذا الفن فى العصور الوسطى بواسطة الأمير أو الحاكم، الذى كان يجمع بين السلطة السياسية، وقيادة الجيش، وكذلك الإمكانيات الإقتصادية اللازمة للإنفاق على هذا الجيش، ومن ثم العلاقة بين السياسة والإستراتيجية، أى أن هذا الفن يتمثل فى إستخدام أفضل الوسائل فى ظل السلطات السياسية والعسكرية والإمكانيات الإقتصادية لتحقيق الأهداف الموضوعة بواسطة الأمير أو الحاكم الذى كان يجمع فى يده جميع السلطات والإمكانيات، وبالتالى فقد أصبح هدف الإستراتيجية هو تحقيق الغايات بإستخدام أفضل الوسائل المتاحة.

تطور مفهوم الإستراتيجية وإستخدامه فى العلوم الإجتماعية:

تطور مفهوم تعبير (الإستراتيجية) تطوراً كبيراً، فبالرغم من إعتبار انه ذو أصل عسكري، إرتبط بفن الحرب وإدارتها، إلا أنه إستخدم فى جميع العلوم الإجتماعية، ففى العلوم العسكرية تطور هذا التعبير وفقاً لإختلاف وتطور التقنيات العسكرية، وتباين المدارس الفكرية العسكرية، وقد عرف (كلاوتزفيتز) الإستراتيجية بأنها «نظرية إستخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب» ويلاحظ أن كلاوتزفيتز قد وضع هذا التعريف على ضوء مفهومه الأساسى عن الحرب بأنها «إستمرار للسياسة بوسائل أخرى».

أما (ليدل هارت) فقد عرف الإستراتيجية بأنها «فن توزيع وإستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»، إلاأن الجنرال (أندريه بوفر) قد عرف الإستراتيجية بأنها «فن حوار الإدارات فى إستخدام القوة لحل خلافاتها» كما قدم المفكر الأمريكى تعريفاً أخر

للإستراتيجية على أنها «فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد بإستخدامها».

فى سياق ماسبق، يمكن تحديد ثلاث خصائص لتطور مصطلح الإستراتيجية، الأولى أنه قد أستخدم أصلاً فى إطار العلوم العسكرية، والثانية أنه قد تم تعميم إستخداماته فى أغلب العلوم الإجتماعية، وبالتالى فقد أصبح التمييز بين أنواع الإستراتيجية، وهى الإستراتيجية العسكرية وغيرها من الإستراتجيات الآخرى كالإستراتيجية الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، أما الخاصية الثالثة فهى أن الإستراتيجية تبحث فى الوسائل التى تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف، وهكذا أصبحت الإستراتيجية العسكرية فرعاً من فروع الإستراتيجية الكلية أو الشاملة أو القومية، ومهمتها هى التنسيق بين شعب الفن العسكرى

بعد أن إتسع مجال الإستراتيجية وإشتمل نطاقها جميع المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، إحتلت الإستراتيجية الحيز الأول من إهتمامات القيادات العليا فى الدولة، وقد تم تعريفها بأنها «علم وفن استخدام القدرات السياسية ،والإقتصادية، والعسكرية، والنفسية للدولة أو مجموعة من الدول، لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التى تتخذها فى زمن الحرب والسلم»، أى أنها تعنى بإستخدام كل قوى الدولة فى ظروف الحرب والسلم لتحقيق الاهداف القومية للدولة، وبمعنى آخر فإنها تعنى بتوجيه الإستراتيجيات المختلفة (السياسية – الدبلوماسية – الإقتصادية – العسكرية – الإجتماعية) والتنسيق فيما بينها فى وقت السلم، والحرب على حد سواء، لتحقيق الأهداف القومية التى تحددها القيادة السياسية للدولة، ومن ثم يتضح أن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وتحديد البدائل بتعبئة الموارد المتاحة وإستخدامها أفضل إستخدام لتحقيق هذه الأهداف.

بالدراسة والتحليل الدقيق لما سبق طرحه من مفاهيم لتعبير (الإستراتيجية) ووفقاً لتطور إستخدامات هذا التعبير، يرى الباحث مفهوم الإستراتيجية بأنها «علم وفن تنمية وتعبئة وإستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول، فى زمن السلم والحرب، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية التى تحددها السياسة».

يتضح من هذا السياق، أن القوة القومية للدولة هى «خليط أو مزيج من الموارد والإستراتيجية القومية»، وهذا بدوره يوضح لنا قيمة وأهمية الإستراتيجية القومية، حيث أنها تعمل على تنمية وتطوير الموارد لتستمر فى العطاء وتحافظ على قوة الدولة وتعمل على تحسينها وزيادتها.

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها فى الفترة المخطط لها وما ترغب فى تسخير مواردها من أجله، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائيا للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ماترغب هى فى عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانات متاحة وإستراتيجية واعيه، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التى تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

مراحل بناء الإستراتيجية القومية :

ليس هناك أسلوب واحد لصياغة الإستراتيجية القومية، فى عملية متعددة المداخل متنوعة الأساليب، رحبة فسيحة المجال تقبل العديد والكثير من الإجتهادات، ومن ثم فسيكون الأسلوب المتناول هنا، هو أحد الأساليب لصياغة الإستراتيجية القومية، والتى لا تختلف فى جوهرها كثيراً وإن تعددت صور الصياغة والإداء.

جدير بالذكر، أن عملية صياغة وبناء الإستراتيجية القومية عملية معقدة ومتداخلة الخطوات وقد تم تحديد وفصل المراحل والخطوات وانها عملية ديناميكية ومتداخلة صعوداً وهبوطاً حتى تتبلور فى النهاية فى شكل قرار سياسى يحدد أى السياسات ستتبع لإستخدام الموارد المخصصة لمختلف قطاعات الدولة تحقيقاً للغايات والأهداف المنشودة، لوضع أو بناء أو صياغة إستراتيجية قومية ناجحة فإن الضروري توافر عدد من العناصر الأساسية لهذه العملية وأهمها:

الغايات القومية العليا :

هى أولى خطوات صياغة الإستراتيجية القومية ومن الأمور الأساسية وجود غاية قومية عليها، أو مصالح قومية حيوية تكون واضحة ومعرفة، وتتمتع بتأييد قومى ويدور حولها شبه إجماع الشعب ولا لبس ولا خلاف عليها حيث أنها لا تقبل المساومة فهى عادة «القيم أو المصالح التى فى سبيلها تدخل الدول الحرب»، وهذا ما عبر عنه مفكروا الأمن القومى بأنها القيم الجوهرية (Core Values) هى المصالح الحيوية (Vital interests) وبوجه عام هى «القيم والمصالح التى لا تقبل أية التضحية بها حتى فى سبيل تجنب

الحرب»، حيث أنها ذات تأثير حاد ومباشر على الأمن القومى للدولة. وتندرج هذه القيم الجوهرية أو المصالح الحيوية تحت مسمى» الغاية القومية (National Purpose)، حيث تكون غاية الدولة العليا هى الحفاظ على تلك المصالح الجوهرية أو تلك المصالح الحيوية، وتقع مسئولية تحديد تلك الغاية القومية العليا على القيادة السياسية للدولة.

الأهداف القومية أو المصالح القومية

هى مصالح الدولة أوأهدافها التى تقتضيها طبيعة المرحلة المقبلة التى تخطط الدولة لها، وهذه الأهداف أو المصالح تتصف بالمرحلية، وتليها مصالح الدولة وأماني شعبها وطموحاتهم فى المستقبل المنظور، وهى أيضاً الأهداف التى تصبوا الدولة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجيتها وتقع مسئولية تحديد تلك الأهداف على القيادة السياسية، ويتوقف إلى حد بعيد صياغة تلك الأهداف وترتيب أولوياتها على مهارة متخذى القرارات السياسية

السياسات والبرامج (Policies and programs)

وهى الخطط والأساليب لإستخدام موارد الدولة لتحقيق الغاية القومية العليا والأهداف أو المصالح القومية، وأيضاً بدائل تقدم من الأجهزة المتخصصة لمتخذي القرار السياسى ليفاضل ويختار من بينها أنسب وأفضل السياسات التى تدخل حيز التنفيذ ويتم تطبيقها للسير نحو تحقيق تلك الغاية والأهداف، وتوضح هذه السياسات ببرامج مخططة يبرز من خلالها موارد الدولة وكيفية توزيعها على مختلف الأهداف والمراحل الزمنية اللازمة وتتابع المراحل حتى تمام بلوغ النتائج المرغوبة، وتكون هذه السياسات خاصة بكل قطاع بحيث تكون فى مجموعها السياسة القومية للدولة ولكل سياسة من هذه السياسات المتخصصة برامجها الخاصة بها.

مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية:

يستمد التخطيط للإستراتيجية القومية وصياغتها، روحه وجوهره من مصادر متعددة يضفى كل منها صبغته على الشكل السياسات التى تتبع المفاهيم والقيم السائدة، وبالتالى تكون تلك المصادر مرشداً وهادياً لصانع ومخطط الإستراتيجية، كما أنها تضع عليه قيوداً فى كثير من الأحيان وتكون له حدوداً لا يستطيع تخطيها ومنها:

الدستور: وهو أهم تلك المصادر فمن غير المتصور أن توضع أهداف أو تحدد غايات

قومية تتنافى مع دستور الدولة أو مع قيمة التى تسود المجتمع وإلا كانت مثاراً للجدل والخلاف، ولا تتمتع بالقبول أو الرضا الشعبى، وتكون مرفوضة فى الدول الديمقراطية.

برنامج الحزب: الذى يفوز بأغلبية الشعب، حيث أن ما طرح فى البرنامج هو تمثيل لأمانى ومطالب الغالبية وما إرتضوه ويرغبون فى تحقيقه فى الفترة المقبلة، ويمثل الوعود التى على أساسها إختار الشعب حكومته المنوط بها صياغة وتنفيذ الإستراتيجية القومية عن فترة توليها الحكم حتى تضع الوعود والطموحات موضع التنفيذ وتحقق الأهداف .

(جـ) تصريحات المسئولين السياسيين من رجال الدولة ومتخذي القرارات والتى تلقى القبول والإجماع الشعبى، ضمن المصادر الهامة لتخطيط وصياغة الإستراتيجية القومية، حيث أنها تمثل رغبة الأغلبية وتعرب عن تفاعلهم مع قيادتهم لذلك فمن المهم جداً أن يكون لدى القيادة السياسية الحس المرهف والبصيرة النافذة، لإستشعار مدي القبول والرضا الشعبى والتفاعل الإجتماعى والسياسى مع ما يصدر من بيانات وتصريحات المسئولين السياسيين . كما تظهر أهمية الأجهزة التى تعمل فى مجال تجميع وإبلاغ الرأى العام للقيادة السياسية، فقد يتخذ قراراً سياسيا لا يتفق مع رغبة الجماهير وضد مصالحهم تم يعزز ويدعم لقرارات أخرى وذلك بناء على بلاغ خاطئ من تلك الأجهزة بأن الجماهير متفاعلة لكل ما يصدر عن القيادة السياسية، والحقيقة تخالف ذلك.

(د) الرأى المتبلور فى داخل البرلمان من المصادر الهامة والأساسية، والمناقشات التى تدور فيه تعبر عن رأى ممثلى الشعب وما يرونه من أهداف ومصالح ويتحقق بتحقيقها الصالح العام للدولة فهى النخبة التى إختارها الشعب بناء على برامج مطروحة رأى فيها الجمهور ما يتطلع إليه فى المستقبل القريب.

(هـ) تعتبر موارد الدولة المتاحة والمتوقعة خلال الفترة الزمنية المخطط لها أهم المصادر لتوظيف هذه الموارد من خلال السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف وهى أيضاً التى تتحول إلى القوى القومية للدولة من خلال الإستراتيجية القومية الواعية.

(و) تمثل التهديدات المحيطة بالدولة مصدراً أساسياً من مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية حيث أن مصالح الأمن القومى للدولة يقع جزء منها فى الخارج والإستراتيجية ضمن ما تهدف إليه إزالة التهديدات أو تحييدها أو تحجيمها ومن ثم يصبح التعرف على تلك التهديدات من حيث المصادر والأساليب أمراً ضرورياً حتى يمكن التعامل معها وتحقيق ما تهدف اليه الدولة

(ز) الإستراتيجية التخصصية تبني أولاً على وجود أو تحديد أهداف للقطاع، وتعتبر الغايات والأهداف القومية هى المصدر الأساسى والرئيسى لأهداف القطاعات التخصصية، لذلك يجب أن تكون الأهداف التخصصية للقطاعات متسقة مع بعضها وتسير فى نسق نحو الغايات القومية العليا والأهداف القومية .

(ح) يستوجب الإعداد للاستراتيجيات التخصصية، أن تكون الغايات والأهداف القومية واضحة ومتعارف عليها، ففى ضوء المصالح والسياسات القومية يبدأ الإعداد للإستراتيجيات التخصصية. وتتسم هذه المرحلة من العمل (إعداد الإستراتيجيات التخصصية) ببعض الملامح المحددة فالمرحلة السابقة (بناء الإستراتيجية القومية) تتسم بكثرة النقاش والمداولات والحوار، كما أنها غير مدونة فى وثيقة مكتوبة، ومن أهم خصائصها تحديد موارد الدولة وتوزيعها أو تخصصيها للقطاعات التخصصية، ومن هنا تبدو ملامح المرحلة التى نحن بصددها (إعداد الإستراتيجيات التخصصية) فالعمل فيها يدور فى ظل مخصصات واضحة، وتكمن المهارات هنا فى كيفية إستخدام المخصصات أكفأ إستخدام .

القوة الإقتصادية :

يقصد بالقوة الإقتصادية، قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدي تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هى أى شىء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات.

تنقسم موارد الثروة الإقتصادية إلى موارد متاحة فوراً، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدد، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى، واخيراً موارد ينتظر الحصول عليها وتقاس القوة الإقتصادية بمدي توفير الخامات الأولية الزراعية، والمعدنية، والقوى المحركة بأشكالها المختلفة (فحم – غاز – بترول – كهرباء – طاقة نووية)، ويمكن القول بأن مشاركة الدولة فى حركة التجارة الدولية، ومدي ماتمثله هذه المشاركة من أهمية تعتبر أحد العوامل الهامة التى تدعم القوة الإقتصادية للدولة.

وترتيبا على ذلك، وبالدراسة التحليلية للقوة الإقتصادية يمكن تقسيم دول العالم من ناحية القوة الإقتصادية إلى خمسة تقسيمات هى:

(أ) دول محدودة الموارد الإقتصادية وغير متقدمة

يعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها إقتصادياً، إذ تعتمد إعتماداً كلياً على غيرها من الدول ويمكن إعتبار معظم الدول النامية من هذا النوع (الصومال – تشاد).

(ب) دول محدودة الموارد الإقتصادية ومتقدمة

يعتمد هذا النوع من الدول إعتماداً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى عنصر الإدارة القومية لشعوبها وتعتبر إليابان من أبرز أمثلة هذا النوع من الدول، إذ تستورد معظم إحتياجات صناعتها، إلى أن مثل هذا النوع من الدول يحمل فى جسمه ضعفا، إذ يكون عرضه للضغوط السياسية والإقتصادية مالم تكن بالقوة الكافية التى تصون بها مصالحها.

(جـ) دول تعتمد على مورد إقتصادى واحد

تعتمد دول هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع، وقد يؤدي تنفيذ الخطط التنموية الشاملة فى بعض بلدان هذا النوع من الدول إلى زيادة قوتها الإقتصادية (السعودية) ولكن تتأثر إقتصاديتها بشدة بسعر هذه السلعة وعند حدوث أى شيء يؤدى إلى وقف إنتاج هذه السلعة تنهار الدولة .

(د) دول متوازنة الموارد الإقتصادية

تعتبر معظم دول غرب أوربا (ألمانيا– إنجلترا – فرنسا – هولندا – بلجيكا – إلخ) من هذا النوع، إذ يتوفر لديها موارد الثروة الإقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة إقتصادية مؤثرة فى سياسات غيرها من الدول، كما يعتبر ميزانها التجارى متوازن وإن كان يميل لصالحها فى بعض الأحيان.

(هـ) النوع الأخير فهى الدول الغنية الموارد

غالباً ما تمتلك مثل هذه الدول قاعدة زراعية عريضة، وقاعدة صناعية قوية بسبب كبر المساحة، وتعتبر الولايات المتحدة من هذا النوع من الدول.

لذلك فإن القوة الإقتصادية تتأثر تأثيراً بالغاً بإنعدام توزيع الثروة الإقتصادية حيث تمتلك أقلية من السكان معظم موارد الثروة، بينما يكون أغلبية الشعب فى مستوى الفقر أو دونه إذ يترتب على ذلك نتائج سياسية خطيرة قد تعمل على إثاره الإضطرابات مما يؤثر

علـى الإنتماء القوم والإسـتقرار السياسـى وبالتالى الإرادة القومية بالسـلب وضعف القوة القومية للدولة .

وهكـذا بدأت تظهـر مجموعة من التغيرات الجذرية فى النظـام العالمى عموماً والنظام الإقتصـادى العالمى خصوصـاً، تعتبر فى حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام إقتصادى عالمى جديد، حيث يلاحظ:

(أ) أن هناك إعادة هيكلة للنظام الإقتصادى العالمى على أسـاس تكنولوجى، بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشـطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمى من منظور تكنولوجى، تأتى فى مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتى بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة إقتصادياً.

(ب) الإتجاه إلى غلبة أيديولوجية إقتصادية (وسياسية) جديدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، بإنتصار المعسكر الرأسمالى وبالتالى إنتصار إقتصاد السوق واليآت السوق والليبراليه السياسـية، مما دعـى «فوكوياما» المؤلف اليابانى الأصل، الأمريكى الجنسـية، إلى إعلان «نهايـة التاريخ» وإذا كنا هنا لسـنا بصدد تقييم أفـكار فوكوياما، وإبداء رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكاماً نهائية، إلا إننا نعيش فـترة تغلب عليها أيديولوجية إقتصاد السـوق والإتجاه نحـو الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

(جـ) التحول نحو الخصخصة privatization والتخلـى تدريجياً عن إقتصاد الأوامر والتخطيط المركزى والقطاع العام إلى إقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطيط التأثيرى.

(هـ) الإتجـاه إلى عولمة الإقتصـاد Globalization على نطاق كل أطـراف الإقتصاد الدولى، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global - Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والإتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابـر للقوميات يؤدي إلى عولمة الإقتصاد، بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسـواق السـلع والخدمات وأسـواق رأس المال وأسـواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالى تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه .

(و) إنشـاء منظمة التجارة العالمية wto فى أول يناير ١٩٩٥ لتحل محل سـكرتارية الجـات Gatt مـع إنتهاء جولة أوروجوأى عام ١٩٩٤ والتوقيـع عليها من ١١٧ دولة فى مراكش لتتركز وظيفتها فى تسـيير النظام التجارى العالمـى، وبذلك يكتمل الضلع الثالث

المكون لمثلث النظام الإقتصادى الدولى أو العالمى الجديد، ليقوم على إدارة النظام الإقتصادى العالمى ثلاث منظمات عالمية هى: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية . والجديد فى منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الإقتصادى العالمى الجديد سيقوم على التحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثانى

حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى

علـى الجانـب التطبيقـى فـإن الوضـع الراهـن بعـد أحـداث ٢٥ يناير ٢٠١١ يركز حول التلويح بالكارثة الاقتصادية التى تدق الأبواب وعليه فإن انقاذ الاقتصاد المصرى قضية صعبة شديدة التعقيد لأنها تتطلب هدم عالم قديم قائم على الفساد والانحراف ومرتكز على التهرب إلى الانطلاق لبناء عالم جديد قائم على القواعد الصحية لاقتصاديات السـوق التى تضمن تحقيق التنمية الشـاملة والمسـتدامة المرتكزة على البعد الاجتماعى، مع اليقين بأن للدولة مسـئوليات اقتصادية مباشـرة لضبط السوق وإعادة التوازن للمعاملات والأنشطة بعيداً عن أوهام قوى السـوق الخفية القادرة ذاتياً على التصحيح والتصويب بعد أن أثبتت الأزمـة العالميـة ان الدور الاقتصادى للدولـة يتجاوز احاديث دور الرقيـب والرقابة، بل التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى باستخدام جميع الاليات المتعارف عليها بدون تردد أو خـوف مـن إدعاءات تجاوز القواعد الأصولية الرأسماليـة . وهذا لن يتحقق بدون زيادة قدرات المؤسسات المالية والنقدية على مواجهة الأزمات الاقتصادية للدول التابعة لها وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى.

ولقد عانى الإقتصاد المصرى من إختلالات كثيرة فى الفترة السابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصعُب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو..

(أ) البنيـة الأساسـية التى يقوم عليها أى بناء إنتاجـى أو إقتصادى تعانى من خلل شبه تام.

(ب) المصانع لا تعمل بطاقتها الكاملة بسبب تهالك الآلات أو عدم توفر العملة اللازمة لشراء المواد الخام. .

(جـ) وسائل الإتصال والمواصلات والسكك الحديدية متهالكة متداعية.

(د) تآكل الصرف الصحى يهدد البلاد بالأوبئة.

(هـ) الديون المتراكمة من أكبر العقبات فى طريق البناء.

(و) القيود المفروضة على الإستثمار تشكل عقبة كبيرة.

(ز)إتجاه الإنفتاح إلى الإستهلاك وتكوين الثروات الشخصية العاجلة دون بناء القاعدة الإنتاجية التى ينطلق منها التطور.

(ن) تزايد مستمر مخيف فى عدد السكان يبتلع الطاقات التى يمكن أن ندبرها بشق الأنفس.

(ى) أصبحنا مهددين بتوقف التعامل الدولى معنا ما دامت قدراتنا الإنتاجية عاجزه عن الوفاء بإلتزاماتنا مع الهيئات والمؤسسات الدولية.

والمشكلة الإقتصادية كلها تدور حول فكرة التضحية، والكفاءة تتحقق عندما لا تتجاوز هذه التضحية حدودها المعقولة وعندما تتناسب مع العائد من ورائها، وتتحقق العدالة عندما توزع التضحيات بشكل لا يثير الشعور العام، ويظل المبدأ العام أن الإدارة الإقتصادية هى إدارة التضحيات وليس فى الإقتصاد من معجزات ولكن هناك فقط ذكاء فى إقتناص الفرص المتاحة وعدم تحمل تضحيات لا مبرر لها اوالمبالغة فى تحميلها للبعض على حساب البعض لأن ذلك سوف يقودإلى:

(أ) التضخم.

(ب) عجز الموازنة العامة ١٠٪.

(جـ) العجز التجارى والديون الخارجية (٢,١ تريليون).

(د) تدهور السياسات الزراعية وإتساع الفجوة الغذائية (٧٥ ٪ إستيراد إحتياجاتنا من الغذاء).

(هـ) أن التنمية الشاملة تضع فى إعتبارها البشر وذلك يعنى الحرية والديمقراطية والتطور والتقدم والبناء وهو بذلك تمثل النهضة التى تؤهل مصر إلى الأفضل وهو مانفتقده حالياً، كما أن الركيزة الهامة أن يعتمد التمويل للتنمية على الموارد المصرية وليس على القروض الخارجية. وكيف يتم ذلك فى ظل تلك المشكلات الإقتصادية؟

لهذه الأسباب الداخلية والخارجية أصبح أمر تحديث الإقتصاد المصرى ضرورة لابد من الأخذ بها ليشمل كافة مكونات الإقتصاد المصرى.

ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة

فالتحديث لمن؟ وبمن؟ التحديث للمصريين وبالمصريين فلابد أن نقف على قاعدة صلبة من إمكانياتنا المتاحة والإستفادة منها بأقصى صورة ممكنة ثم الإستفادة من مشاركة

الأخرين خاصة من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال وحققت قفزات إقتصادية هائلة مثل الصين، جنوب أفريقيا، الهند، البرازيل وروسيا والتى تمثل دول مجموعة البيركس كانت إهتمامتها المشتركة فى:

(أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.

(ب) إستعادة النمو المستدام.

(جـ) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.

(د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.

(هـ) مشاركة القيم وإحترام الإختلافات.

(و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.

وعندما نتحدث عن التحديث فلابد أن نتناولة فى صورة ميثاق أو رؤية يتناول صورة المجتمع فى المستقبل وفق منطق عام يرتضية غالبية أفراد المجتمع وفى ضوء منظومة قيم المجتمع وبعد وضوح الرؤية تتحدد الأولويات حسب قيد الزمن وقيد الإمكانيات وباقى القيود.

وتقوم الرؤية الإستراتيجية لتحديث مصر على تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع والإقتصاد المصرى من خلال الإستغلال الأمثل لكافة الإمكانات والثروات المنتشرة فى ربوع مصر وخاصة فى المساحات البكر والتى يتوفر بها مقومات التنمية وتخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة التى يعيش عليها غالبية السكان والتى تمثل نحو ٢,٥٪ من إجمالى المساحة الكلية للبلاد.

ودون الدخول فى متهات تاريخية فإن أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهرى بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث يبدأ من محمد على فى بداية القرن ١٩ ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عرفت مصر ثورتين فى نفس الوقت ثورة سكانية وثورة زراعية حيث بلغت مساحة الأرض الزراعية ٥,٦ مليون فدان والسكان ٢,٥مليون منذ محمد على وحتى تعلية خزان أسوان ١٩١٢ تم تقابل بين الزيادة فى الإنتاج الزراعى وبين الزيادة السكانية. ومنذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ وحتى مشروع السد العالى لم يتم بشكل عام أى تغيير جوهرى فى الزراعة وفى نفس الوقت إستمرت الثورة

السكانية دون إنقطاع مما أدى الى إختلال رهيب بين الموارد الإقتصادية والهيكل السكانى بعـد الحـرب العالمية الثانية وقد عرفت مصر خلال هذه الفترة باربع محاولات للتحديث على الأقل أجهضت جميعاً بشكل أو بأخر وكانت على النحو التالى:

المحاولة الأولى :

محاولـة محمـد على وربط التصنيع بالجهد العسـكرى ولم تبـذل أى محاولة لإقامة نظام سياسـى وفكـرى حديث متكامل فإرتبطت محاولة التحديث فى التصنيع بأسـلوب ديكتاتورى فى الحكم وقهرى فى نظم التعليم والحياة الثقافية العامة وفشلت التجربة عند أول فشل عسكرى فى الشام وعادت مصر إلى سبات جديد حتى عهد إسماعيل .

المحاولة الثانية :

حاولت مصر فيها التحديث من الجانب الأخر وهو التحديث الفكرى والسياسى سواء فى المطالبة بالدسـتور والمشـاركة فى نظم الحكم أو بتقليد الغرب فى أنماط الحياة والقيم الجديدة وفشلت هذه التجربة من جديد بالنظر إلى المبالغة فى جانب الإستهلاك دون وضع أسـاس كاف لتغيير قاعدة الإنتاج وأدى التدخل الأجنبى مالياً فى أول الأمر ثم عسـكرياً إلا إجهاض هذه التجربة .

إلا أن الملاحظـة الجديـدة بالذكرأن مصر وقد قيل وقتها أنهـا كانت فى حالة إفلاس كامـل فـى منتصف الثمانيات من القرن ١٩ إسـتطاعت (بمجرد وضع مزيد من الضبط فى الإدارة المالية مع كرومر) أن تحقق فائضاً مالياً ساعد على تمويل الحملة المصرية الإنجليزية لإعادة فتح السـودان ١٨٩٩ ممـا يبين إلى أى حد يمكن أن تحقق الإدارة المالية السـليمة إعادة ضبط الأمور.

المحاولة الثالثة :

وبدأت مع حركة ١٩٥٢ ونلاحظ أنه من خلال هذه المرحلة بأكملها وحتى الأن إتضح بشكل كبير مدى الإختلال فى الموارد الإقتصادية فى مصر.

وفـى خلال هذه المرحلة عاشـت مصر بصفة عامة على مـوارد تجاوز مواردها المحلية التجارية وبصفة عامة فقد مرت هذه المرحلة بالفترات التالية:

الفترة الأولى منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨:

إستخدمت مصر الموارد المتراكمة لها من الأرصدة الإسترلينية البالغة ٤٣٠ مليون جنيه إسترليني أرصدة لدى إنجلترا وفى نهاية ١٩٨٥ إستهلكت مصر كافة أرصدتها.

الفترة الثانية: ١٩٥٨ - ١٩٦٤:

إعتمدت مصر على الكتلتين الغربية (معونات زراعية) والشرقية (تمويل برنامج التصنيع) وأول قرض سوفيتى للسد العالى .

الفترة الثالثة: ١٩٦٤ – ١٩٧٤:

تم القضاء على ماتبقى من جهود ذاتية بسبب:

– حرب اليمن، حرب ٦٧، حرب الإستنزاف، توقف المعونات الغربية، عدم زيادة المعونات الشرقية – توقف الملاحة بقناة السويس.

المرحلة الرابعة: ١٩٧٤ – ١٩٧٩:

وتم الإعتماد فيها بشكل عام على التمويل العربى (مؤتمر الرباط ١٩٧٥) دعم مصر ١ مليار دولار لسنتين فقط (عندما بدأ التمويل يستهلك نفسه تم توقيع كامب ديفيد) وتم خلالها البدء فى عصر الانفتاح الاقتصادى والذى فشل لانه لم يرتكز على حكومات وامينة ونظيفة كما فعلت الصين فى تحقيق نهضتها الاقتصادية عام ١٩٧٩ على يد دونج سياو بنج

وبعد ذلك تم الإعتماد على المعونات الغربية، قناة السويس، النقط، تحويلات العاملين بالخارج .

ويمكن القول أن المشاكل الإقتصادية القائمة ليست فقط نتيجة تطور تاريخى، بل هى أيضاً حصيلة ظروف وتغيرات إقتصادية معاصرة تبلورت بعد الحرب الباردة وظهور التكتلات وزيادة الصراعات الإقتصادية والتجارية والإتجاة الى التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية عن طريق الضلع الثالث للنظام الإقتصادى الدولى وهو منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث

الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية

ولبناء إستراتيجية التحديث فمن الأفضل.. أن نعمل على سبعة محاور أساسية على التوازى إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى وهى على النحو التالى:

المحور الأول: تحديث العنصر البشرى بالإرتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة.

إن مصر مؤهلة فى الأجل الطويل لجعلها مجتمعاً للخدمات المتميزة نظراً للتحول (الهند) الناتج عن تراكم أعداد هائلة من خريجى كافة الكليات والتى تفوق المعدل المتوسط للدول النامية.

أن مساهمة العنصر البشرى أساسية فى تجارب التنمية الناجحة فالدول التى لديها تنمية بشرية متقدمة إستطاعت أن تتعامل مع الأزمات المالية بشىء من السرعة مع تقليل خسائرها فيها ووفقاً لتقرير التنمية البشرية بالأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ فإن مصر تحتل المركز ١٢٩ على العالم فى مساهمة العنصر البشرى فى تجارب التنمية الناجحة (ماليزيا ٦١، لبنان ٨٢، إسرائيل ٢٣).

ويرجع سبب تأخر مصر فى الترتيب مقارنة بكثير من الدول النامية ذات مستوى دخل للفرد مماثل هو تدنى معدلات الإلتحاق بالتعليم الأساسى الذى يمثل القيمة المطلقة لمؤشر التنمية البشرية.

يرتكز تحديث العنصر البشرى على أمرين:

(أ) الأمر الأول التعليم من خلال:

فالنهضة فى التعليم التى شهدتها مصر من النصف الأول من القرن العشرين أصابها الوهن فى النصف الثانى من خلال متاهات سياسية وإجتماعية وعسكرية حيث ضاعت على مصر ستة عقود زمنية فى مرحلة قفزت فيها المعارف والعلوم بعد الحرب العالمية قفزات غير مسبوقة فى الألف سنة الأخيرة (وقد قيل إن العلم تقدم مليار مرة فى القرن العشرين عما قبل) ولقد ضاعت ثلاثون سنة من عمر مصر فى حروب خارجية فرضت علينا

وثلاثون عاماً أخرى إستهلكت فى معارك داخلية حفاظاً على أمن الوطن من عبث مدفوع وقلق مستورد وكلها أمور إفتُعلت لإجتذاب مصر إلى خارج مضمار التقدم.

وقد إنعكس ذلك على المجتمع المصرى بظهور أعراض غير صحية تحتاج وقفة للدراسة والإصلاح فالأمية مازالت تضرب بأطنابها فى البلاد بصورة لا تليق بهذا الوطن العريق (٣٤٪) والإنتماء الوطنى فى شحوب بتأثير الإعلام المغرض فى عصر السماوات المفتوحة وكذلك تفشى البطالة المتزايد، كنتاج للتنازل فى أساليب التعليم وأعداده المتزايدة والشك فى مستواه وأن ظاهرتى العزوف «والآنامالية» أصبحت سلوكاً واضحاً وأن القيم الأصيلة والأخلاق الحميدة، تحتاج إلى تدخلات منشطة.

إننا نستطيع الأن بالعلم والإيمان عن طريق التعلم أن نجعل لحياتنا معنى وقيمة وأن نحقق رسالة الخلود التى حاول أجدادنا فى زمانهم أن يجسدوها فى الأهرامات والمعابد وإحتضانهم للتعليم فكانت جامعة أون (عين شمس) أقدم جامعة فى التاريخ وجامعة الإسكندرية أعلى منارة وإذا كان التعليم فى الماضى ظاهرة حضارية ووسيلة تطور وتقدم فإنه اليوم أصبح أمناً قومياً وضرورة للبقاء.

إذن لم يعد أمامنا من خيار إلا أن نضع التعليم على قمة أولويات العمل الوطنى وأن نجند له كل القوى الوطنية وأن نحشد له كل إمكانيات الدولة وإخلاص كل المواطنين وتفانيهم لأن الحقبة القادمة لاتتعلق بإتمام إنجاز وطنى فحسب وانما تتعلق أيضاً بقضية أخطر بكثير هى أن نكون أو لا نكون.

فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم وأن كل الدول التى تقدمت بما فيها النمور الأسيوية خاصة ماليزيا – تقدمت من بوابة التعليم. وتشهد على هذا أيضاً ثابوان وكوريا الجنوبية وتجربتهما الرائدة فى النهوض بالتعليم وبالتالى التنمية الشاملة فيهما حيث كانت كوريا الجنوبية فى بداية الستينات فى ظروف أكثر سوءاً من ظروف مصر وكانت نسبة التعليم العالى فيها لاتزيد عن ٦٪ ومع هذا فقد شهدت فيها التسعينات من القرن الماضى نمواً إقتصادياً قدره ٥,٨٪ لسنوات متتالية نتيجة الإيمان:

بالإهتمام بالكيف وليس بالكم داخل المؤسسات التعليمية من خلال خطة موضوعية لإصلاح التعليم وتطويره .

التوسع فى التعليم الأساسى وتحسين نوعيته والتوصل إلى الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام مع التركيز على التعليم الفنى بأنواعه فى المرحلة الثانية وتحسين نوعيته ورفع كفاءته مع تحقيق التوازن والترابط بين التعليم العام والسياسات المستهدفة.

الإيمان بأن الإنفاق على التعليم مردود إقتصادى يضيف لعملية التنمية ولا يكون عبئاً عليها إذ يؤدى إلى تنمية القدرات والمهارات ومواصلة البحث والدراسة وإستخدام الوسائل الحديثة لجمع المعلومات التى يتحقق بها جميعاً التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والثقافى.

التعليم لا يكتمل ولا يترسخ إلا بالوعى الثقافى المتزايد لحماية العقول من السقوط فى هوه التيارات التى تهدد الطاقة البشرية المفروض توظيفها لخدمة المجتمع .

(ب) الأمر الثانى: الصحة:

الإستثمار فى صحة البشر من أهم سياسات التنمية البشرية ويتطلب الأمر:

- النهوض بمستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وزيادة الإهتمام بخدمات الصحة الوقائية خاصة فى المحافظات البعيدة والمناطق النائية.
- عدالة توزيع الخدمات وتطوير الوحدات الصحية وتوفير التخصصات الطبية اللازمة.
- أن يشمل التأمين أكبر عدد من المواطنين إن لم يكن كل المواطنين.
- التوسع فى توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحى.
- المحافظة على البيئة من التلوث .

المحور الثانى: تحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .

طبقاً لأخر الإحصاءات فإنه يوجد ٧,١ مليون منشأة صغيرة فى مصر يعمل بها ٤,٣ مليون عامل (خارج الزراعة) . وهذا القطاع مازال بعيداً على أن يعمل بكامل إمكانياته للأسباب الأتية:

(أ) الإستثمارات المخططة على البنية الأساسية فى الخطط الخمسية السابقة لم تؤدى إلى تحسين ملموس فى الكهرباء والمياه والطرق والتليفونات مما أدى إلى تقليل الإنتاج المخطط.

(ب) التحيزات القائمة التى تحول دون حصوله على الائتمان والأيدى العاملة المدربة وأشكال التكنولوجيا المتقدمة وفرص التسويق الأوسع والتصدير والإستفادة من مميزات المشروعات الكبيرة من حيث الإعفاءات الضريبية وحوافز الإستثمار.

(جـ) السـياق التاريخى والإقتصادى للاقتصاد المصرى يشـير إلى أن هذا القطاع الذى يمثل أكبر صاحب للعمل فى القطاع الخاص خارج الزراعة (٣ مليون عامل) مرتبط إرتباطاً عضوياً بنظام الأسـرة على مسـتوى القاعدة وله إرتباط ذو شقين مع أفراد الأسرة من حيث تزويدهم بفرص العمل من ناحية والإعتماد وعلى عملهم من ناحية أخرى .

لكن مسـاندة الدولة لهذا القطاع مفتقدة عند المسـتوى العريـض للحصول على التعليم الإبتدائى والرعاية الصحية للفقراء.

لذا لابد من إعادة النظر فى السياسات العامة وأنظمة توفير الخدمات لهذا القطاع.

المحور الثالث: الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة:

ويقترن الإصلاح السياسـى بضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية لتشمل مختلف جوانب الحياة والمعاملات وضرورة الإيمان بأن الديمقراطية هى سـيادة الشـعب وقبل كل شـىء منهجية وأسلوب حياة من خلال

(إحـترام الدسـتور والقانون ـ التعدديـة الحزبية والسياسـية – إنتخابات دورية حرة ونزيهـة – إحترام حقوق الإنسـان – إسـتقلال القضاء – إحـترام إرادة الأغلبية – حرية الإعلام). وينبغى أن يكون واضحاً لنا أن هذه المرحلة التى يمر بها ليست هى الهرولة نحو من سيفوز بالمقعد البرلمانى أو بمقعد الرئاسة ولكن السعى نحو رسم مستقبل مصر من خلال رؤية إستراتيجية واضحة تتيح إستقلال السلطات الثلاث وألا تطغى سلطة على سلطة كما حدث من قبل (٤٧ مادة للسلطة التنفيذية).ونخشى على الثورة المصرية من أربع :

– الفقر وهو المعضلة الكبرى والذى فشلت فيه الثورة الفرنسية ١٧٨٩

– التدهـور الإقتصـادى الذى يعانى من مثبطات أربعة (عجـز الموازنة – عجز ميزان المدفوعات – زيادة البطالة – قصور الإستثمارات).

– فلول النظام البائد (الثورة البرتقالية – أوكرانيا).

– الفساد الذى تلاحقة الثورة ويتهاوى ببطء شديد.

لذا يجب سعى الدولة فور تعميق الممارسة الديمقراطية بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى يجب أن يقوم على محورين أساسيين هما :

المحـور الأول: برنامـج التثبيت: وتهدف لإعـادة التوازن الكلـى للإقتصاد القومى عن طريق.

(أ) تقليص الإختلالات من خلال تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

(ب) تخفيض معدل التضخم .

المحور الثانى: برامج التكيف الهيكلى: وتهدف لإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية بين فروع الإنتاج المختلفة وتحتوى هذه البرامج على:

(أ) تحرير وخصخصة القطاع العام لعلاج الإختلالات الهيكلية.

(ب) تحرير التجارة الخارجية.

(جـ) تشجيع القطاع الخاص.

(د) تطوير سوق الأوراق المالية.

– بعد الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ ظهر جلياً دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وهذا الدور ليس مرشحاً للتراجع ولكنه مرشح للعودة مرة أخرى لأهميته فى إدارة الأزمات الإقتصادية ولحماية الأسواق المحلية من الإستغلال والإحتكار والإتجاه إلى الأساليب غير المشروعة من خلال قواعد عامة تحكم الجميع وتعمم المساواة وتواجه مظاهر الإنحراف وتكوين مراكز غير مشروعة للثروة والنفوذ والحفاظ على البعد الإجتماعى.

الأمر الذى سوف يعظم هدف الإنتاج وإزالة خطايا النظام السابق بما أساه من قواعد هدم فكرة الإنتاج من أجل حماية ثقافة العمولات والتى تفشت بشكل تخريب وإستحوذت عليها طبقة معينة توسعت فى الإستيراد (إستيراد ٧٥٪ من إحتياجاتنا الغذائية). والأمثلة لاتعد ولا تحصى على سلوكيات العداء للإنتاج مثل:

– إلغاء المشروع القومى لتنمية سيناء – إلغاء المدينة الصناعية والتكنولوجية فى غرب خليج السويس مع الجانب الصينى – إلغاء مشروع مبيدات أمنة مع هيئة الطاقة النووية والذرية .

المحور الرابع: المواطنة والإنتماء:

المواطنة تعنى المساواة بين الأفراد دون تمييز لأى سبب وهى المشاركة فى تأسيس المجتمع وهى علاقة ذات إتجاهين متقابلين فى آن واحد.

الأول واجبات الوطن تجاه المواطن المساواة والعدالة والمشاركة أى الفعل الإيجابى والثانى واجبات المواطن تجاه الوطن العمل على نهضته وأمنه وإستقراره.

مع ضرورة التفرقة بين المواطنة والمواطنة العولمية وتعنى الحقوق الإنسانية العامة التى يتمتع بها الإنسان فى أى مكان وهى تبرير للتدخل الدولى فى الشئون الداخلية (دارفور) لذلك يجب ربط المواطنة بالإنتماء الذى يعنى الإرتباط بالأرض عن طريق المشاركة فى بناء الوطن عن طريق عمله فيشعر الفرد بقيمته كفرد فى المجتمع وفى المقابل يجب على الدولة توفير وتأمين الحقوق الأساسية للمواطن التى تحافظ على إنسانيته وكرامته وتساهم له القيام بواجبته نحو وطنه وتتمثل قيمة الإنتماء الكبرى فى محبة الفرد لما ينتمى له وحرصه على رفعة شأنه وهى أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة .

المحور الخامس: المصلحة القومية.. وتعنى بها مقاومة التهميش بالعمل على الدخول فى شبكة علاقات دولية فى كافة المجالات:

على المستوى السياسى: تفعيل إتفاقية الدفاع العربى المشترك.

على المستوى الإقتصادى: تفعيل السوق العربية المشتركة والتوجة الإفريقى.

على المستوى الإجتماعى: عودة هيبة الدولة واقامة دولة المؤسسات وتفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهومة الواسع

المحور السادس: العمل على الإستفادة من إستقدام الإستثمار الأجنبى:

والإستثمار الأجنبى يعمل على:

– إضافة فرص عمل جديد، مقدرة الشركات الأجنبية على التصوير وجلب التكنولوجيا الحديثة.

ولكن تبقى القضية فى كيفية توظيف هذه الإستثمارات بحيث تصب فى النهاية فى صالح الإقتصاد الوطنى ويتوقف ذلك على أمرين:

الأول: الإستفادة من الإستثمارات المحلية والعمل على إنهاء مشكلاتها.

الثانى: إجراء العديد من الإصلاحات فى المجالات الأتية:

١ – الإصلاح الضريبى (تبسيط النظام – تخفيض معدل الضريبة – إيجاد آلية سريعة وحاسمة للخلافات الضريبية).

٢ – تطوير النظام الجمركى (سهولة الإجراءات – وضوح نظام مراقبة الجودة، على الصادرات ـ اختصار الوقت اللازم للعمل بنظام الدروباك).

٣ – تسهيل إجراءات تأسيس الشركات.

٤ – الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات فى التوقيت المناسب.
٥ – تطوير البنية الأساسية التى تزيد من تكاليف التشغيل وتحسين خدمات الموانى وإنشاء خطوط بحرية لجذب رأس المال الأجنبى.
٦ – إصلاح الجهاز الإدارى بالدولة.
٧ – تحديد دور الدولة فى ظل الأزمات المالية العالمية.
٨ – إعادة النظر فى تعبئة وتخصيص الموارد.
٩ – تحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد برامج عمل للنهوض بالقطاعات المختلفة.
١٠ – تحديد الشروط الموضوعية لتتحول الدولة من دورها الرقابى للدور المحفز.
١١ – إنشاء جهاز مركزى واحد لإصدار البيانات وليكن جهاز التعبئة العامة والإحصاء.

المحور السابع: ضرورة مراعاة عمق الأمن القومى الإستراتيجى المصرى.. بالعمل على مد جسور فى هذا العمق وفق فلسفة سياسية متطورة .ولتكن البداية الحيقية لمراعاة هذا العمق احتواء ازمة سد النهضة الاثيوبى.

النتائج :

التقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمان جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الاقتصادي للدولة والتى تنعكس ايجابيا على الأمن القومى.

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها فى الفترة المخطط لها وما ترغب فى تسخير مواردها من أجله، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائيا للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ماترغب هى فى عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانات متاحة وإستراتيجية واعيه، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التى تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

القوة الإقتصادية تتمثل فى قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدي تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هى أى شىء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول

عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات.

الإتجـاه إلى عولمة الإقتصاد Globalization على نطـاق كل أطراف الإقتصاد الدولى، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global – Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعـل ثورة التكنولوجيـا والإتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطـار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الإقتصاد بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسـواق السـلع والخدمات وأسـواق رأس المال وأسـواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة و تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه.

يعانـى الإقتصاد المصرى من إختـلالات كثيرة فى الفترة السـابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصعُب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو.

هنـاك فجوة كبيرة بين مصر ودول عائلة البيركس والتى حققت قفزات إقتصادية هائلة لان إهتمامتها المشتركة ارتكزت على:

(أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.

(ب) إستعادة النمو المستدام.

(جـ) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.

(د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.

(هـ) مشاركة القيم وإحترام الإختلافات.

(و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.

أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهرى بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث مر باربع محاولات للتحديث اجهضت حميعها.

بناء الإسـتراتيجية الحديثة لمصر يجب ان تقوم ونعمل على سبعة محاور أساسية على التوازى إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى.

التوصيات والمقترحات:

ضرورة تبنى إسـتراتيجية حقيقية لتحديث مصر وتتبنى هدف قومى حتى٢٠٢٠ نكون فيه رقم ٢٠ على العالم تقوم على أولا تحديث العنصر البشـرى وثانيا تحديث المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وثالثا الإصلاح السياسـى والتغيير المنشـود لـدور الدولة .ورابعا

المصلحة القومية بالدخول فى شبكة علاقات قوية مع دول العالم مبنية على تحقيق المصلحة القومية. وخامسا الانتماء والمواطنة والسعى لتحقيق الوفاق والإتفاق الوطنى. وسادسا الإستفادة من إستقدام الاستثمارات الأجنبية والدخول فى سلاسل الانتاج العالمية وسابعا مراعاة عمق الأمن القومى الاستراتيجى المصرى فى جميع القطاعات وعلى كافة الأصعدة سواء من الناحية الشرقية بالبدء فورا فى تنمية وتعمير سيناء ومن الناحية الجنوبية بعودة الريادة والقيادة المصرية خاصة مع دول حوض النيل وتحقيق الامن القومى المائى ومن الناحية الغربية ضرورة البدء فورا فى تفعيل المثلث الذهبى بين مصر وليبيا والسودان كنواة حقيقية للتكامل الاقتصادى والسياسى العربى ومن الناحية الشمالية ضرورة اعادة ترسيم الحدود البحرية وفقا للقانون الدولى مع اعادة دراسة جدوى الاستثمارات البترولية الجديدة لتحقيق اقصى استفادة منها.

رسم رؤية استثمارية مستقبلية جديدة تستغل إمكانات مصر البشرية والطبيعية لتحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية حقيقية.

عمل حملة إعلامية لشرح دور القطاع الخاص خلال السنوات الـ٤٠ الماضية من خلال حصر المصانع التي تم إنشائها والمدن الجديدة التي يتم تعميرها والعمالة الموجودة حتى لا يكون هناك توجه معادي للقطاع الخاص.

عقد مؤتمر دولى عن الاستثمار فى مصر: يستهدف تسويق مصر الجديدة للعالم بدستورها ومؤسساتها وفرص الاستثمار فيها في مجالات مثل: الطاقة التقليدية والمتجددة، تطوير الساحل الشمالى، الثروة التعدينية، إزالة الألغام واستثمار الأراضى القائمة فيها.

خلق التنافسية بين المحافظات لاكتشاف واستغلال الإمكانات الكامنة والظاهرة، وبحيث ترسم كل محافظة رؤيتها المستقبلية لجذب الاستثمار واستغلال الإمكانات، وخلق التنافسية بين المحافظات لاختيار أفضل محافظة في تقديم الخدمات وجذب المستثمر ومستوى دخل الفرد وتحقيق أعلى مستوى إنتاجية للفرد. مع ضرورة الإسراع بتعديل قانون الإدارة المحلية، بما يزيد من سلطات المحليات ويزيد فى نفس الوقت الرقابة عليها ويعيد النظر فى تقييم القيادات المحلية من حيث قدرتها على إطلاق طاقات التنمية فى هذه المحافظات.

يعتبر القطاع الزراعى أكبر قطاع مشغل فى الاقتصاد، حيث يعمل به اكثر من ٢٨٪ من القوة العاملة، وهو مصدر الدخل الرئيسى للمزارع، وهو فى نفس الوقت لديه القدرة

علـى مضاعفة معدل نموه وتوفير نحـو ٩١٠ ألف فرصة عمل جديدة. لذا يمكن تعزيز هذا القطاع من خلال:

تطبيق مفهوم قرية واحدة ومنتج زراعى واحد One Village One Product وذلك من خلال تشـجيع القرى على أن تتخصص فى الإنتاج الزراعى تحقيقًا للاسـتفادة من الميزة النسبية لكل قرية فى زراعة بعض المحاصيل الزراعية.

إيجـاد مظلة تسـويق جماعي لإنتاج صغـار المزارعين من خلال الجمعيـات التعاونية الزراعية بما يتيح التحول لفكرة الزراعة التعاقدية .

إنشاء مركز لتحديث الزراعة يقدم الدعم والمساندة والاستشارات للمزارعين

تدعيم القطاع الصناعى من خلال :

التزام بالسياسـات الداعمة للتشـابكات الصناعية ،مع توافر جهاز او مؤسسـة داعمة لهذه التشـابكات لها ميزانية مسـتقلة وسلطة مسـتقلة وطرح الحكومة لبعض المشروعات وفقا لنظام مشـاركة الحكومة والقطاع الخاص،فى مجالات البنية الأساسـية وتأكيد الدولة علـى تبنيها منهجية توفير الأراضى وترفيقهـا ثم طرحها و أعادة النظر فى برنامج حوافز الاستثمار فى الصعيد ومد النقل الجماعى للمناطق الصناعية لتوفير العمالة وإنشاء وتشغيل موانئ بضائع نيلية لتوفير وسائل النقل الداخلى وانشاء مراكز لوجيستيكية فـى التجمعات الصناعية والسكنية.

بناء شـبكة أعمال استشـارية على مسـتوى الدولة لتنشيط عمل المشـروعات الصغيرة المحليـة المتضررة، هذه الشـبكة لديها فروع محليـة في كل محافظة، وتكون من المصارف المحلية والمحامين والمحاسـبين وخبراء الضرائب مما يعطى المشروعات فرصة الاستشارة فيما يتعلق بخطة إعادة الهيكلة لأعمالها.

الحضور الكريم:

إن ثورة ٢٥ يناير كانت معركة الله التى إنتصر لنا فيها جميعاً أما معركتنا فهى معركة الإصلاح والتطوير والبناء وهى المعركة التى تتطلب مزيداً من الجهد والتضحيات.

فإذا اسـتطعنا أن نعرف مقدماً من نحن، وإلى أين نتجه.. نسـتطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب علينا أن نفعله وكيف نفعله؟